



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الأربعاء

23 ربيع أول 1436 – 14 يناير 2015





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



حقوق الإنسان بالمدينة تقيم ندوة • الإعلام ومعايير حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 ربيع أول 1436 هـ - 14 يناير 2015م
[اضغط هنا](#)

عادل الحملي - المدينة المنورة
يقيم فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة- الخميس - ندوة بعنوان «الإعلام ومعايير حقوق الإنسان» في المكتبة العامة بالمدينة المنورة، وتستهدف الندوة المتحدثين الرسميين ومساعديهم في كل الإدارات الحكومية والصحفيين والإعلاميين وذوي الاختصاص.. حيث يشارك فيها كل من أستاذ كرسي الأمير نايف لدراسات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور غازي المطيري، ومدير فرع وزارة الثقافة والإعلام بمنطقة المدينة المنورة، الدكتور صلاح الرادادي، والمشرف على المركز الإعلامي بجامعة طيبة الدكتور محمود الحربي.
وتأتي هذه الندوة لتتناول 3 محاور رئيسية، وهي بناء ذهنية مشتركة لإعداد وصياغة الخبر الإعلامي وفق معايير حقوق الإنسان ومفهوم السبق الصحفي ودور المتحدث الرسمي في بيان الحقائق والمشكلات، التي تظهر في الإعلام نتيجة لعدم التنسيق الفعال، إضافة إلى المحور الثالث الخطوات الواجب اتباعها في تناول القضايا والمشكلات الحقوقية.
من جهتها قالت المشرفة العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي أن ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإعلام والحق في الحصول على المعلومة والمعتزف بها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

• الشؤون الاجتماعية“ تتفاعل مع مواطن شكا أوضاعه بواسطة

• مقطع فيديو“

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 23 ربيع أول 1436هـ - 14 يناير 2015م
[اضغط هنا](#)

الرياض - الجوهرة الحميد

أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية تشكيل فريق عمل ميداني من الباحثين في مكتب الضمان الاجتماعي بمحافظة محايل عسير، لمتابعة حال المواطن الذي طالب من خلال مقطع فيديو تداولته وسائل التواصل الاجتماعي بمعالجة أبنائه المعوقين.

وأكد المتحدث الإعلامي في وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي في بيان صحافي أمس، أنه بعد اطلاع المسؤولين في الوزارة على المقطع وتحديد المنطقة التي يسكنها المواطن تم تشكيل فريق عمل ميداني للوقوف على حاله وتقديم كل ما من شأنه التخفيف من معاناته، مؤكداً أنه بعد درس وضعه من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، اتضح أن المواطن مشمول بمعاش شهري من الضمان الاجتماعي، مضيفاً: «المواطن مستفيد من برامج الدعم الأخرى مثل برنامج المساعدات المقطوعة، وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء، وبرنامج الحقيبة والزي المدرسي لأبنائه». وأشار إلى أن المواطن يتقاضى مبلغ 2787 ريالاً شهرياً، مبيناً أن المواطن يبلغ من العمر 71 عاماً، ويعول أسرته المكونة من خمسة أبناء وزوجة وأخ 84 عاماً يعاني من أمراض عدة، بجانب ابنتين تعانين من تخلف عقلي وإعاقة عن المشي وغير مشمولتين بالضمان الاجتماعي.

وأكد الثبيتي أنه بناء على زيارة الفريق الميداني، أصدرت «الشؤون الاجتماعية» توصيات عاجلة للتخفيف من معاناته، من بينها صرف مساعدات مقطوعة عاجلة للمواطن الكريم بحدها الأعلى بمبلغ 30,000 ألف ريال، ومثلها لشقيقه المريض، ومخاطبة محافظ محايل عسير للتواصل مع شركة الكهرباء في المحافظة لتعديل مسار شبكة الضغط العالي لما تشكله من خطر كبير على حياة أسرة المواطن، خصوصاً أن سكن المواطن سبقت إقامته إنشاء تمديدات الشركة، إضافة إلى إيصال خدمة الكهرباء لمنزل المواطن، كما أوصت بمخاطبة الجمعية الخيرية في المحافظة لتقديم مساعدة للمواطن في بناء أو ترميم منزله، وتقديم مساعدات مالية وعينية وتسجيل الأسرة في خدمات الجمعية كافة. وأشار إلى أنها خاطبت مركز التأهيل الشامل من أجل إرسال فريق في شكل عاجل لدرس وضع شقيق المواطن، إذ إنه يعاني من أمراض عدة من بينها تخلف عقلي وعمى وعدم القدرة على المشي، إضافة إلى صعوبة وضعه الصحي الذي يحتاج إلى الرعاية والتسجيل في التأهيل الشامل، كما أوصت بتسجيل ابنتي المواطن في التأهيل الشامل، إذ إن الابنة الكبرى تعاني من تخلف عقلي والأخرى من إعاقة حركية ولا تستطيع المشي.

وأوضح أن الوزارة قامت بمخاطبة المشرف على مراكز الرعاية الصحية والطب المنزلي في المحافظة لإرسال فريق طبي في شكل عاجل للكشف ومعالجة مشكلات الأسرة الصحية، كما ستقوم بتأثيث منزله في شكل عاجل، وتحويل ابنتيه إلى المستشفى للكشف الطبي وفصلهما عن والدهما وتسجيلهما في الضمان الاجتماعي. يذكر أن تفاعل وزارة الشؤون الاجتماعية جاء عقب تداول مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو يظهر مواطناً يتحدث عن حال المسن الاجتماعية والاقتصادية وعن حال شقيقه الصحية وأسرته وحاجتها للدعم، مطالباً بمعالجة أبنائه المعوقين، وحل مشكلته مع الشركة السعودية للكهرباء التي ترفض إيصال التيار الكهربائي لمنزله قبل دفع تكاليف نقل أسلاك الضغط العالي على حسابه الخاص.

وتعقب على «الحياة»: صرفنا 87 مليوناً لـ 5950 معوقاً

> أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية عدم وجود عوائق تحول من دون صرف الرسوم الدراسية لنحو 5950 طالباً من ذوي الإعاقة، موزعين على 97 مركزاً أهلياً، وتربو رسومهم على 87 مليون ريال. ودعت الوزارة أسر ذوي الإعاقة إلى عدم دفع أي مبالغ للمراكز، لافتة إلى أن تصنيف المركز يحدد رسومه المستحقة.

ورد المدير العام للعلاقات العامة والإعلام الاجتماعي المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد دخيل الله الثبيتي، في خطاب وجهه إلى «الحياة»، على اتهام بعض ملاك مراكز الرعاية النهارية غير الحكومية، وزارة الشؤون الاجتماعية، بالامتناع عن دفع الرسوم المخصصة للحالات المسجلة في هذه المراكز، وذلك في التقرير الذي نشرته الصحيفة في وقت سابق بعنوان: «أزمة مستحقات تعرقل تسجيل معوقين في مراكز التأهيل الخاصة». وقال الثبيتي في رده: «إن وكالة الرعاية الاجتماعية والأسرة في وزارة الشؤون الاجتماعية قامت باستيعاب وتسجيل جميع الحالات المسجلة في مراكز التأهيل الأهلية، بما في ذلك الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية، وذلك حرصاً على الإفادة من هذا البرنامج، الذي يغطي جميع حالات ذوي الإعاقة من فئة حالات التوحد و«متلازمة داون» وحالات متوسطة الإعاقة العقلية غير القابلة للتعليم العام». وأضاف المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية: «تجاوز عدد هذه الحالات 5951 حالة، وصُرفت لها مخصصات مالية بمبلغ 870745.000 ريال، وذلك لفترة التأهيل الأولى (الفصل الأول) والتي وزعت على 97 مركزاً أهلياً»، لافتاً إلى أنه تم «اعتماد حالات ومخصصات كل مركز بعد تطبيقها في النظام المعد لهذا البرنامج، وتم تزويد جميع المراكز بالمستجدات المالية لكل مركز بحسب الحالات المُسجلة لديه». وأكد الثبيتي على جميع أسر ذوي الإعاقة الملتحقين بمراكز التأهيل بـ «عدم دفع أي مبالغ لأي مركز من المراكز». كما دعاها إلى «موافاة مكاتب الشؤون الاجتماعية ومكاتب الإشراف التابعة للوزارة، في حال المركز أي مبلغ للدراسة للعام الدراسي 1436/1435هـ». وأوضح أن «تصنيف المركز هو الذي يحدد الرسوم المستحقة له، إذ يكون التصنيف مبنياً على شمولية البرامج التأهيلية، وكذلك كفاءة الكوادر المهنية المقدمة لهذه البرامج بما يعادل 75 في المئة من قيمة التصنيفات، ويكون مناسبة والجوانب الإدارية الأخرى بنسبة 25 في المئة». وأضاف: «يكون التصنيف على حسب الفئات: أ، وب، وج، ود»، لافتاً إلى أن «غالبية المراكز الحالية، وهي 97 مركزاً، من فئة «ج»، ثم «ب». فيما سيكون المبلغ مضاعفاً عند رفع كفاءة المركز لفئة «أ».



اعتماد لائحة صندوق يقدم الدعم والمساعدة للمرضى المحتاجين

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 23 ربيع أول 1436 هـ - 14 يناير 2015م
[اضغط هنا](#)

الدمام - «الحياة»
أقرت مؤسسة «الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية» اللائحة التنفيذية لصندوق «شفاء» لدعم ومساعدة المرضى المحتاجين، وتكوين لجنة لاعتماد الحالات التي تحتاج للمساعدة. ويهدف الصندوق إلى مساعدة المحتاجين غير القادرين في دفع كلفة العلاج والدواء، وإشاعة روح التعاون والتكاتف بين أفراد المجتمع والجهات الخيرية، ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين بالعلاج والأجهزة التعويضية والأطراف الاصطناعية، وتوفير العلاج للمحتاجين في جميع مناطق المملكة.
وأوضح الأمين العام للمؤسسة الدكتور عيسى الأنصاري أن «الصندوق سيقدم جميع المساعدات العلاجية والدوائية والدعم للمحتاجين، وبالخصوص للأمراض المزمنة والمستعصية»، مشيراً إلى أن اللائحة تضمنت «آلية تقديم الطلبات وشروط استحقاق الدعم، إذ تكون الأولوية في تقديم جميع المساعدات والدعم للقراء والمحتاجين من أصحاب الدخل الضعيف، والمحتاجين والعاجزين عن تكاليف العلاج، والأرامل والمطلقات، وأصحاب الأمراض المستدامة، وأسرى السجناء ونحوهم، وللحالات العاجلة التي تتطلب علاجاً عاجلاً أو حالات طارئة أولوية خاصة».
وأضاف الأنصاري: «إن آلية تقديم الطلبات وشروط الدعم والمساعدة تكون من خلال تقديم جميع الأوراق الثبوتية والتقارير الطبية اللازمة، وأن يكون المتقدم من ذوي الاحتياجات الخاصة أو المرضى غير القادرين على دفع كلفة العلاج واعتماد الطلب من لجنة اعتماد الطلبات»، لافتاً إلى أن اللجنة ستعقد اجتماعاً أسبوعياً لدرس الحالات المقدمة للصندوق،

واعتماد ما تراه موافقاً لأهداف وشروط الصندوق، فيما يتم البت في جميع الطلبات المقدمة للصندوق والمستوفية للشروط في مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ التقديم.

«جود» و«بناء» تتفقان على التنسيق في رعاية الأيتام

> وقّعت جمعية جود النسائية الخيرية بالدمام، وجمعية بناء الخيرية لرعاية الأيتام في المنطقة الشرقية، مذكرة تفاهم لتنسيق الجهود وتحقيق التكامل بين الجمعيات الخيرية في المنطقة، خصوصاً في مجال خدمة الأيتام. وعقدت الجمعيتان أول من أمس، لقاءً للتعريف بجمعية «بناء» وأهدافها ورؤيتها وما تقدمه من خدمات وأنشطة لمصلحة الأيتام في المنطقة. وتهدف مذكرة التفاهم للتعاون المشترك بين «جود» و«بناء» إلى «تنسيق وتكامل الجهود لخدمة الأيتام الذين تجاوزت أعمارهم 18 عاماً في مجال التأهيل والتوظيف. إذ إن جمعية «بناء» لديها برامج تسهم في تأهيلهم، والمستفيد بالتالي اليتيم وأسرته. كما تملك الجمعية شراكات مع عدد من الجهات الأهلية المختصة بالمسؤولية الاجتماعية، تستطيع من خلالها خدمة أيتام جمعية جود.

إلى ذلك، تنظم جمعية «جود النسائية الخيرية» الأحد المقبل، برنامج «فنونني وصنعتُ بيدي». ويستهدف البرنامج الفتيات من عمر عشرة أعوام فما فوق. إذ حرصت الجمعية على أن يحوي البرنامج الأنشطة التي تهتم الفتيات. وتشمل أربعة فنون نظمت على شكل أركان، الأول عن فن التجميل، والثاني في فن الأعمال اليدوية، والثالث «الكروشيه». أما الفن الرابع فهو الرسم، إذ تتعلم الفتاة أساسيات وأدوات الرسم.



المظالم“ ينظر قضية سحب هوية مواطن وزوجته وأربعة من أبنائهما

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 23 ربيع أول 1436هـ - 14 يناير 2015م

[اضغط هنا](#)

الدمام – فاطمة آل دببسي

تنظر المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) في الرياض، قضية سحب هوية مواطن وزوجته وأربعة من أولادهما من طريق وزارة الداخلية، قبل أكثر من أربعة أعوام. وأرسلت المحكمة قبل سبعة أشهر استفساراً إلى الوزارة حول حيثيات سحب الجنسية، إلا أنها لم تتلقَ رداً حتى الآن. إلا أن وكالة الأحوال المدنية أوضحت لـ «الحياة» أنه حصل عليها بطريقة غير مشروعة.

وصاحب القضية خالد سعيد شميل الصرخي، وهو والد أربعة أبناء يعولهم وزوجته، حرّموا جميعهم من الهوية الوطنية بعد استدعائهم من طريق المباحث الإدارية، والتحقيق معه عن كيفية الحصول على الهوية، إلا أنه تم الإفراج عنه، وإفادته بعدم وجود أية مساءلة قانونية أو جنائية عليه. كما أنه لن يتعرض إلى السجن أو الترحيل من البلاد. إلا أن قرار الاحتفاظ بالهوية أو سحبها بيد وزير الداخلية. وفي حال سحبها ستبقى هوية الزوجة، ويكون وضعه «زوج مواطنة». إلا أن القضية انتهت بسحب الهوية الوطنية.

وقال الصرخي لـ «الحياة»: «حرمت وأسرّتي من الهوية الوطنية منذ أكثر من أربعة أعوام، من دون توضيح الأسباب. وتفاقت معاناتي لأن ابني البكر يتلقى خطابات أسبوعية من المدرسة تؤكد بأنه سيتم إيقافه عن الدراسة، إذا لم يتمكن من إحضار الإثباتات والمستندات، على رغم حصوله على عدد من شهادات الشكر والتقدير من جامعات عدة، آخرها جامعة الملك عبدالله في مجال التعليم ويتحدث ثلاث لغات، ويتبع لبرنامج «الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين». وحاصل في الصف الثاني الثانوي على نسبة مئة في المئة، ومعدله في الأول والثاني الثانوي 99.76 في المئة، وفي اختبار القدرات 94 في المئة من المحاولة الأولى، إلا أن الهوية ربما تحرمه من إكمال دراسته». وأشار الصرخي إلى أن المعاناة لا تقتصر عليه وعلى أسرته فقط، إذ توجد لديه عاملة منزلية حاول «بكل الطرق والوسائل عمل خروج نهائي لها، بسبب عدم المقدرة على دفع راتبها، ولم أستطع ذلك بسبب سحب الهوية، وذلك بعد توقيفه من المباحث الإدارية، ثم

إطلاق سراحه بكفالة وتزويده بخطاب للعودة إلى العمل، والتأكيد عليه بعدم وجود أية مساءلة قانونية أو جنائية». وأخبرته المباحث الإدارية أن «قرار الاحتفاظ بالهوية الوطنية أو سحبها لا بد أن يصدر من وزير الداخلية، وفي حال سحبها ستبقى هوية الزوجة، ويكون وضعي «زوج مواطنة»، بعد ذلك تم إيقاف الحاسب الآلي لثلاثة أعوام، انتهت بسحب الهوية»، مشيراً إلى أنه تم سؤاله: «إذا كان يحمل هوية أخرى، وقام بتسليم جواز سفر يمني لم يجدد ولم يستخدم، وذلك بعد حصولي على الهوية الوطنية بأكثر من 14 عاماً». وتقدم الصرخي بعدد من البرقيات والخطابات إلى أكثر من جهة، كان آخرها رفع قضية لدى ديوان المظالم ضد وزارة الداخلية، أكد فيها حصوله على البطاقة في تاريخ 23-10-1411هـ، أي منذ أكثر من 21 عاماً، وتم تغيير الاسم من خالد سعيد عبدالله باشميل، إلى خالد سعيد شميل الصرخي، بناء على توجيه من موظف الأحوال، وذلك بإضافة «فخذ»، لأنه ذلك أفضل لمستقبل الأبناء في دخول الكليات العسكرية وخلافه. وأنه تزوج بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الإمارة والوزارة الداخلية، وكانت الزوجة تحمل الجنسية اليمنية. وبعد إضافتها لسجل العائلة حصلت على الجنسية السعودية، بعد التنازل عن جنسيتها السابقة أمام كاتب العدل، وأنجبت أربعة أبناء حملوا الجنسية أيضاً، وسحبت منهم جميعاً قبل أربعة أعوام».

«الأحوال المدنية»: تجنّس بطريقة غير مشروعة

> أوضح المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر، أن خالد سعيد الصرخي حصل على الحفيظة بطريقة «غير مشروعة». وقال لـ «الحياة»: «إن اسمه خالد سعيد عبدالله باشميل، وهو يمني الجنسية»، مؤكداً أنه «تم التحقيق معه، واعترف اعترافاً مصدقاً شرعاً بأنه حصل عليها بطريقة غير مشروعة».

يذكر أن نظام الجنسية للمملكة العربية السعودية ينص في المادة 13، على أنه «يجوز بمرسوم مسبب إسقاط الجنسية العربية السعودية عن أي سعودي، إذا دخل في جنسية أخرى، مخالفاً مقتضى النظام، وإذا عمل في القوات المسلحة لإحدى الحكومات الأجنبية من دون موافقة سابقة من حكومة جلالة الملك، وإذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية، وهي في حال حرب مع المملكة، وإذا قبل وظيفة لدى حكومة أجنبية أو هيئة دولية وبقي فيها، على رغم الأمر الذي صدر إليه من حكومة جلالة الملك بتركها، وذلك بعد إنذار السعودي بعواقب عمله، إنذاراً صحيحاً سابقاً لمدة ثلاثة أشهر على الأقل لتاريخ مرسوم إسقاط الجنسية العربية السعودية عنه».



خدمات طبية وتعليمية ونقل بأسعار خاصة للمتقاعدين

المصدر: جريدة المدينة الإربعاء 23 ربيع أول 1436 هـ - 14 يناير 2015م

[اضغط هنا](#)

محمد بن عبيد - الجبيل

أبرمت المؤسسة العامة للتقاعد عددًا من اتفاقيات التعاون مع العديد من الشركات والمؤسسات العاملة بالقطاع الخاص، والتي بموجبها تقدم هذه الشركات خدمات مميزة وبأسعار خاصة للمتقاعدين الذين يحملون البطاقة التعريفية. وأكدت المؤسسة عبر موقعها الإلكتروني حرصها التام على تنوع مجالات الخدمات التي تقدمها تلك الجهات حيث تنوعت بين شركات تقدم الخدمات الطبية وأخرى تقدم خدمات تدريبية وتعليمية وأخيراً شركات تقدم خدمات النقل والمواصلات وذلك لتلبية كافة احتياجات المتقاعدين وتطلعاتهم. وأهابت المؤسسة بكافة المتقاعدين الذين لا يحملون «بطاقة التقاعد التعريفية» سرعة التوجه إلى مقر المؤسسة أو أحد فروعها لإصدار البطاقة كي يتسنى لهم الاستفادة من هذه العروض. وكانت «المدينة» قد تناولت في وقت سابق موضوع المتقاعدين ومطالباتهم وتطلعاتهم والتي كان من بينها توفير تخفيضات على النقل والاستقدام وإعادة النظر في المعاشات التي يتسلمونها لا سيما في ظل ارتفاع أسعار السلع والوحدات السكنية.



شراكة لرعاية المسنات وذوات الاحتياجات بالأحساء

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 23 ربيع أول 1436 هـ - 14 يناير 2015م

[اضغط هنا](#)

عيسى الحبيب - الأحساء
وقّعت جمعية فتاة الأحساء التنموية الخيرية مؤخرًا مع كلية التمريض التابعة لجامعة الملك سعود اتفاقية برنامج يهتم بدعم كبيرات السن وذوي الاحتياجات الخاصة في منازلهن وبين أفراد أسرهن وذلك للمساعدة على التعايش مع صعوبات الحياة، وأوضحت ذلك رئيسة مجلس إدارة الجمعية لطيفة العفالق.
فيما أوضحت صاحبة فكرة المشروع أنيسة المعيد بأن برنامج الرعاية المنزلية يقدم الرعاية الصحية المنزلية لشريحة من المجتمع، ويؤمن فرص عمل للفتيات السعوديات.
فيما أكدت نائب رئيس مجلس الإدارة فادية الراشد بأن الجمعية والكلية سوف يعملان على إنجاح هذه الاتفاقية.



• العمل“ تحدثت قرار عمل المرأة عن بعد وتطلق بوابة إلكترونية

له

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 23 ربيع أول 1436 هـ - 14 يناير 2015م

[اضغط هنا](#)

سعود العبد - جدة
أجرت وزارة العمل تحديث قرار عمل المرأة عن بُعد، بعد أن تم تقييم القرارات السابقة وجوانبها التشريعية والتنظيمية وآليات دعمه من ناحية التوظيف والتدريب والجوانب التقنية بهدف زيادة تفعيله، باعتبار (العمل عن بُعد) أحد برامج زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية.
وأوضح المتحدث الرسمي بوزارة العمل تيسير بن محمد المفرج في حديثه لـ«المدينة» أن الوزارة ستطلق قريباً بالشراكة مع «تكامل» لخدمات الأعمال القابضة بوابة إلكترونية خاصة ببرنامج «العمل عن بعد»، والذي يستهدف توظيف المرأة، بالإضافة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن بيئة عمل مناسبة تأخذ بعين الاعتبار «المواصلات» التي تعد أحد معوقات الحصول على وظيفة، وسيتم من خلال البوابة الإلكترونية إعداد تصميم النموذج التشغيلي، ومذكرة تفاهم موحدة ستوقع مع الشركات المشغلة لأنظمة العمل عن بعد، كما تم البدء بتصميم وتطوير المنصة المركزية للعمل عن بعد التي سيرتبط بها مشغلو الأنظمة، وسيتم إطلاق التجربة مع مزودين الخدمة الحاليين والشركات المشغلة لأنظمة العمل عن بعد لاختبار عملية التسجيل ولتحديد المهن وطريقة القياس.
وأضاف: وستكون البوابة بمثابة إطار افتراضي تنظيمي لجميع آليات التوظيف والتدريب والجوانب التقنية، والتي ستعمل من جانب آخر على احصاء أعداد الباحثين عن عمل، والفرص الوظيفية المتاحة، والمنشآت التي تقدم فرص عمل عن بُعد، مبيناً أنه من المبكر تحديد أعداد المستفيدين من هذا البرنامج في الوقت الحالي. وحول العقوبات بحق المنشآت التي

قد تستغل هذا البرنامج في «التوظيف الوهمي»، يقول المخرج: «من المبكر تحديد المستفيدين من هذا البرنامج، لكن وزارة العمل وضعت من ضمن اشتراطات التوظيف ألا يزيد عدد العاملين عن بعد في المنشآت ضمن النطاق البلايني عن (30%) من إجمالي العاملين السعوديين، وفي الأخضر لا تزيد عن (20%) أما النطاقان الأصفر والأحمر لا تزيد عن (10%)، كما تعمل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالاستفادة من البوابة الإلكترونية «للعمل عن بعد» لتوثيق الحد الأدنى من التعاملات ما بين المنشأة والموظف لضمان وجود عملية تواصل وعمل حقيقي، ويتم توثيق ذلك عن طريق تسجيل المنشأة في البوابة وتسجيل المشروع ونطاقه والوظائف المتعلقة به، وتسجيل كل الموظفين والعقود المبرمة والوصف الوظيفي، وبعد ذلك سيحتاج صاحب العمل الدخول على نظام التأمينات الاجتماعية لتنشيط حالة العاملة أو الأشخاص ذوي الإعاقة (دون الحاجة إلى إعادة إدخال البيانات)، كذلك ستساهم البوابة في الحد من «التوظيف الوهمي» عن طريق معايير لقياس كل وظيفة على حدة، ويستطيع المفتش من خلال البوابة التحقق من المشروعات ومتابعتها، كما يستفاد من البوابة للترتيبات مع مزودي خدمة العمل عن بعد. كما سيتم إعداد أدلة خاصة لأصحاب العمل والموظفين والموظفات والمفتشين.

إنفوجرافيك :

*** اشتراطات التوظيف:

1/ النطاق البلايني عن (30%)

2/ الأخضر لا تزيد عن (20%)

3/ النطاقان الأصفر والأحمر لا تزيد عن (10%)

*** مهام البوابة الإلكترونية «للعمل عن بعد»

1/ توثيق الحد الأدنى من التعاملات ما بين المنشأة والموظف.

2/ تسجيل المنشأة في البوابة وتسجيل المشروع.

3/ تسجيل كل الموظفين والعقود المبرمة.

4/ تساهم البوابة في الحد من «التوظيف الوهمي»

5/ يستطيع المفتش من خلال البوابة التحقق من المشروعات ومتابعتها.

6/ تتيح لصاحب العمل تنشيط حالة العاملة أو الأشخاص ذوي الإعاقة.

** شروط عمل المرأة عن بعد:

1/ ألا يقل عمرها على 20 سنة ولا يزيد على 35 سنة

2/ أن تكون مسجلة لدى التأمينات الاجتماعية

3/ تكون مسجلة بدوام كامل.

4/ تقدم صاحب العمل شهادة بنكية.

*** عقوبات المنشأة المخالفة في التوظيف الوهمي:

1/ حرمان المنشأة من الحصول على تأشيرات عمل جديدة أو نقل خدمات.

2/ حرمان المنشأة من الدعم الذي يوفره «هدف»

3/ غرامة مالية لا تقل عن 5000 ريال على كل موظفة وهمية مسجلة لديها.

الإحصائيات :

العاملون في القطاع الخاص:

السعوديون: 1466853 ** إناث: 398538 ** ذكور: 1068315

الاجانب: 8212782 ** إناث: 161388 ** ذكور: 8051394

العاطلون عن العمل من السعوديين:

ذكور: 261392 ** إناث: 361141

بسبب موجة الصقيع وتدني درجات الحرارة أمين حائل يؤخر مواعيد دوام عمالة التشغيل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 ربيع أول 1436 هـ - 14 يناير 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150114/Con20150114747071.htm>

راشد الثويني (حائل)

وجه أمين منطقة حائل المهندس إبراهيم بن سعيد أبو رأس، الإدارات ذات الاختصاص في الأمانة بتأخير مواعيد دوام عمالة التشغيل الذاتي و عمالة الشركات المتعاقدة مع الأمانة العاملة في الميادين العامة حتى الثامنة صباحا، بدلا من السابعة صباحا، نظرا لما تشهده المنطقة من منخفضات جوية وفق بيانات مراكز الأرصاد والتنبؤات الجوية، والتي تحذر من تأثير شمال المملكة عامة ومنطقة حائل بشكل خاص من موجات شديدة البرودة. وأوضح مدير الإعلام بالأمانة المكلف سلطان العايضي، أن توجيه أمين المنطقة يأتي حرصا منه على سلامة جميع منسوبيها من عماله وتابعين لها أو متعاقدين بالعمل الميداني، وتسخير جميع ما من شأنه أن يحفظ سلامتهم ويسهل إنجاز عملهم المكلفين به.

مستفيدو الضمان الاجتماعي بالشملي يطالبون باختصار 400

كم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 ربيع أول 1436 هـ - 14 يناير 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150114/Con20150114747178.htm>

بندر الغضوري (الشملي)

ما زالت معاناة مستفيدي الضمان الاجتماعي في محافظة الشملي مستمرة لعدم وجود فرع يخدمهم في محافظتهم، حيث إن المستفيدين لمعونة الضمان في المحافظة يقطعون مسافات طويلة تصل إلى 400 كم ذهابا وإيابا إلى حائل لإنهاء إجراءات معاملاتهم في هذا الخصوص معرضين أنفسهم لمخاطر الطريق. سالم المعتاد أشار إلى أن الضمان الاجتماعي مطلب هام لدى شريحة كبيرة من المحتاجين والعجزة والنساء الأرامل والمطلقات والأيتام ليسد الاحتياجات في الخدمات الاجتماعية وإنسانية لتلك الفئة، ومنذ سنوات طويلة ظل سكان المحافظة وما حولها يعانون عند انتقالهم إلى حائل لتقديم طلباتهم وأخذ مستحقاتهم من الضمان. وأكد كل من حمود الرجاء وجميل فلاح أن هناك أسرا فقيرة ليس بوسعهم الوصول إلى مكتب الضمان بحائل لضعف مدخولهم أو لعجزهم وبالتالي يجرموا من إعانة الضمان الاجتماعي، وأضاف غزاي السالم وفهاد الشايز أنهم يئسوا من كثرة مطالبهم بافتتاح مكتب للضمان الاجتماعي نظرا للمتعاقبات التي يتكبدونها كبار السن والأرامل ذهابا وإيابا إلى حائل بمسافة فيها من أخطار السفر والمشقة الشيء الكثير، والأولى مراعاتهم نظرا لكبر السن والظروف النفسية التي يعانون منها.

وناشدوا معالي وزير الشؤون الاجتماعية بالنظر وسرعة التدخل لاختصار المسافات بافتتاح فرع داخل المحافظة ليخدم المحتاجين ويوفر العناء ومشقة السفر عنهم.



الفصل الثاني.. دوام معلمات النائية 52 يوما فقط

المصدر: جريدة الوطن الاربعة 23 ربيع أول 1436هـ - 14 يناير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=211842&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر

تستعد معلمات وإداريات مدارس المناطق النائية والوعدة، لتوديع معاناتهن الأسبوعية غدا، حيث يعدن إلى عملهن بداية الفصل الدراسي الثاني بعد نحو أسبوع للدوام 3 أيام فقط في الأسبوع، مما يقلص دوامهن من نحو 90 يوما إلى نحو 52 يوما، وتخفيف نسبة مخاطرتهن الأسبوعية لنحو 40% عن الفصل الجاري.

يأتي ذلك تنفيذا لقرار وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل، القاضي بخفض الجدول الدراسي بداية من الفصل الدراسي الثاني إلى ثلاثة أيام للمدارس النائية والبعيدة، مع استمرار الدراسة طوال الأسبوع بنظام "المناوبة" بين المعلمات، حيث ينفذ المشروع على مراحل، إذ تختار إدارات التربية عددا من المدارس التابعة لها، وإحالتها لنظام برنامج المدارس الوعدة، مشيرا إلى أن المعايير التي يعتمد عليها البرنامج تشمل المسافة، ونوع الطريق، وعدد الطالبات، وتسد صلاحية إدارة البرنامج لمديري التعليم، مع إمكانية تأخير بداية دوام المدارس المشمولة بالبرنامج مدة لا تزيد عن ساعة من وقت بدئه وتوعيتها في نهاية الدوام.

وأكدت التربية في وقت سابق إلى "الوطن"، أنه لا يوجد أي ارتباط بين قرار النائية الجديد واحتياج الوزارة وتعييناتها للمعلمات الجدد العام المقبل، إضافة إلى عدم تأثيره على البديل المالي الذي تتقاضاه بعض المعلمات في حال خضوعهن للقرار.

إلى ذلك يستعد المعلمون والمعلمات إلى الدخول في مرحلة الانتظار والترقب لنتائج حركة النقل الخارجي للعام الدراسي المقبل، حيث أكدت وزارة التربية ضمن آلية وضوابط حركة النقل الخارجي التي بدأتها مطلع العام الدراسي الجاري أن إعلان الحركة سيكون خلال الفصل الدراسي الثاني دون تحديد أي موعد.



انتحار نزيل شنقا بسجن القريات

المصدر: جريدة الوطن الاربعة 23 ربيع أول 1436هـ - 14 يناير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=211831&CategoryID=5

القريات: علي العطشان

وضع سجين سعودي حدا لحياته بعدما أقدم على شنق نفسه بسجن القريات العام أول من أمس بملابسه الخاصة. وأكد مساعد المتحدث الرسمي لسجون المديرية العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي الواقعة، مبينا بأنه أقدم أحد السجناء عصر أول من أمس على الانتحار بشنق نفسه مستخدما ملابسه الخاصة داخل دورة المياه ونقله منسوبو السجن إلى المستشفى محاولة منهم لإسعافه حيث وافته المنية قبل وصوله فيما تم إحالة القضية لجهة الاختصاص لإكمال اللازم.

كما أوضح المتحدث الإعلامي بشرطة منطقة الجوف العقيد تركي المويشير، أنه عند الساعة الرابعة والرابع من مساء يوم الاثنين الماضي تم إدخال سجين متوفى للإسعاف بمستشفى القريات العام، مضيفاً بأنه بالانتقال والمعاناة تبين أنه مواطن في العقد الثالث من العمر وقد فارق الحياة نتيجة انتحاره حيث وجد رابطاً عنقه بشماغ في نافذة إحدى دورات المياه بسجن القريات.

وذكر المويشير أنه بمعاناة الجثة اتضح خلوها من أي آثار عنف جنائي أو مقاومة وتم انتقال المحققين للسجن العام برفقة الطبيب الشرعي والمختصين لمعاينة الموقع ولم يتضح وجود أي آثار عنف، وجرى إدخال جثمان المتوفى في ثلاجة الموتى وإشعار هيئة التحقيق والادعاء العام، مؤكداً بأن التحقيقات ما تزال جارية لمعرفة ملابسات الحادثة.



بعد 15 يوماً من تأكيد الوزير المعين حديثاً باتخاذ أقصى العقوبات • الصحة• تتوعد المستشفيات • الراضة“ لعلاج الطوارئ بالإغلاق والتشهير

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 23 ربيع أول 1436 هـ - 14 يناير 2015م

http://www.aleqt.com/2015/01/14/article_922625.html

عبد الحميد الأنصاري من الرياض
في خطوة منها لوقف "تجاهل" مستشفيات حكومية وأهلية توجيهاً لثلاثة وزراء تولوا سدة وزارة الصحة خلال السنوات الماضية، كشف لـ "الاقتصادية" الدكتور خالد مرغلاني المتحدث الرسمي للوزارة أنه سيتم فرض عقوبات صارمة كالإغلاق والتشهير في حق المؤسسات الصحية الأهلية "غير الملتزمة" بعلاج الحالات الإسعافية والطارئة. وكانت توجيهاً ووزراء الصحة الثلاثة السابقين إضافة إلى وزير الصحة الحالي قد أكدت وجوب استقبال الحالات الإسعافية والطارئة وتقديم العلاج اللازم لها بغض النظر عن أحقيتها في العلاج من عدمه، وهنا يوضح مرغلاني أن نظام المؤسسات الصحية الأهلية نص على عقوبة التشهير في الصحف المحلية. وشدد المتحدث الرسمي لـ "الصحة" على أنه سيتم رصد ومتابعة الشكاوى الواردة من الشؤون الصحية والتعامل معها باهتمام كبير.

يأتي ذلك في الوقت الذي توعد فيه الدكتور محمد آل هيازع وزير الصحة المعين حديثاً، باتخاذ أقصى العقوبات في حق المستشفيات الحكومية والخاصة في حال رفض قبول واستقبال الحالات الطارئة سواء نقلت بسيارات الهلال الأحمر أم بغيرها، مشدداً في تعميمه الصادر قبل 15 يوماً على ضرورة قبول الحالات الطارئة دون أي استثناء وتقديم العلاج اللازم لها، جاء ذلك إثر برقية وجهها رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي لوزير الصحة بهدف التأكيد على التزام المستشفيات بالأمر السامي الكريم الصادر في هذا الخصوص.

ولاحظت "الاقتصادية" صدور توجيهات تتعلق بالشأن ذاته من مسؤولين تسنموا سدة وزارة الصحة خلال السنوات الماضية، بناء على ملاحظات هيئة الهلال الأحمر، التي تؤكد من خلالها معاناة مسعفيها من عدم استقبال عدد من المستشفيات الحكومية والخاصة للحالات الإسعافية الطارئة، حيث وجه الدكتور حمد المانع في شهر مارس 2007 تعميماً عاجلاً إلى كافة مديريات الشؤون الصحية في مختلف مناطق المملكة يؤكد على قبول تلك الحالات وعلاجها، ويشدد على محاسبة ومعاقبة المستشفيات غير الملتزمة بذلك، وأتبع التأكيد على ذلك توجيه الدكتور عبدالله الربيعه في شهر ديسمبر 2013م وزير الصحة في حينها، ومن ثم الدكتور عادل فقيه وزير الصحة المكلف أخيراً.

كما نشرت وسائل الإعلام خلال الفترات الماضية العديد من الحالات الإسعافية الطارئة لمواطنين ومقيمين رفضت مستشفيات حكومية وأهلية استقبالها، لأسباب تتعلق بأحقية العلاج، فيما تكررت مطالب هيئة الهلال الأحمر السعودي لوزارة الصحة إثر رفض استقبال تلك الحالات.

د. خالد مرغلاني

ليعود الدكتور خالد مرغلاني المتحدث الرسمي للوزارة ويقول: "فيما يخص مخالفات القطاع الصحي الخاص جراء عدم الالتزام بقواعد العلاج الإسعافي لجميع الحالات الطارئة الخطرة الواردة للمؤسسة الصحية الخاصة دون مطالبة مالية مسبقة والمحددة في المادة السادسة عشر من اللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة، فإن العقوبة لهذه المخالفة تقدر بغرامة مالية لا تقل عن 50 ألف ريال إلى الحد الأقصى المقدر بالنظام حسب ظروف كل حالة مع النظر في الإغلاق المؤقت أو سحب الترخيص".

وحول التشهير بالمخالفين للأنظمة الصادرة في الشأن ذاته أوضح المتحدث الرسمي لوزارة الصحة أن نظام المؤسسات الصحية الخاصة نص في المادة الخامسة والعشرين على التشهير بالمخالف ونشر حكم القرار النهائي الصادر بالعقوبة على نفقته الخاصة في ثلاث صحف محلية تصدر إحداهما على الأقل في مقر إقامته، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن أنظمة وزارة الصحة تركت هذه العقوبة جوازياً للوزارة، وذلك بحسب جسامته المخالفة والعقوبة المستحقة عليها.

وأضاف: "نحن هنا نتعامل مع تحد كبير وغير عادي وهو أهمية الإسعافات الأولية في إنقاذ حياة المريض أو المصاب وعامل الوقت مؤثر وفاعل في هذا المجال، لذلك الحالة الواحدة تعني لنا الكثير ونتعامل معها باهتمام كبير، وبناء عليه فالشكوى الواحدة التي قد يتم رصدتها لدى مراكز الطوارئ في مديريات الشؤون الصحية يتم التعامل معها فوراً وتحليلها ثم توضع الحلول المناسبة لها لضمان عدم تكرارها أو حدوثها".

واختتم مرغلاني حديثه بالتأكيد على تلقي الوزارة الشكاوى لتلك المخالفات، حيث خصصت نظام "صوت المواطن" على موقعها الإلكتروني أو عبر الفاكس، إضافة إلى تقديم الشكاوى إلى جميع مديريات الشؤون الصحية أو إلى إدارات شؤون القطاع الصحي الخاص بالمديريات في جميع المناطق، لافتاً إلى أنه بالإمكان التقدم بأي شكوى إلى الوكالة المساعدة لشؤون القطاع الصحي الخاص في الوزارة وسوف يتم استكمال الإجراءات النظامية لذلك.

وتنص المادة السادسة عشر من اللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة على أن تلتزم المؤسسة الصحية الخاصة بتقديم العلاج الإسعافي لجميع الحالات الطارئة الخطرة والواردة إليها وذلك دون مطالبة مالية قبل تقديم العلاج وبغض النظر عن الجنسية وجهة العمل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التفتيش على الغذاء والدواء

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 23 ربيع أول 1436 هـ - 14 يناير 2015م

http://www.aleqt.com/2015/01/14/article_922614.html

كلمة الاقتصادية

هيئة الغذاء والدواء تعلن من خلال موقعها الإلكتروني، أن مفتشيها ضبطوا نحو 41 طناً من اللحوم والأسماك الفاسدة منتهية الصلاحية كانت معدة لتوزيعها في الأسواق المحلية وليست المرة الأولى ولن تكون الأخيرة التي تقوم فيها إدارة الرقابة على الأسواق المحلية في هيئة الغذاء والدواء بضبط كميات من الغذاء الفاسد تحسب وزناً بالطن، ولذا هناك أهمية للرقابة على تصنيع وتوزيع الغذاء، حيث لا يمكن توفير الحماية الصحية للمستهلكين سوى بالفحص الدقيق للغذاء للتأكد من توافر الاشتراطات العامة للنقل والتخزين وغيرها من متطلبات صلاحية الغذاء للاستخدام الآدمي، مع تطبيق المعايير الصارمة، فزيادة الطلب الذي يسرع من العملية التسويقية يرى فيها بعض التجار فرصة للتسويق السريع الذي يشوبه الاحتيال والإضرار بالمستهلك، وهو فعل يستوجب العقاب.

لقد تعود بعض التجار على التساهل غير المحدود، واليوم توجد جولات تفتيشية على الأسواق وتدخل مباشر من لجان هيئة الغذاء والدواء، وتشهير بالمخالفين لأن ذلك سينظف السوق ممن تعودوا تجاوز التعليمات؛ بل شهدت الفترة الأخيرة تواصل التشهير بالمخالفين أمام الجمهور وعلى الملأ من خلال وسائل الإعلام، وهي خطوة عملية، فالمستهلكون لهم قرارهم وموقفهم من تلك المحال، ومن تلك المطاعم ومبيعاتها وخدماتها ومن المتوقع؛ بل من المؤكد أن تؤدي قرارات التشهير نتائجها سواء في مجال مكافحة الغش التجاري أو التستر التجاري أو المغالاة في الأسعار، كما أن فرض العقوبات النظامية وعدم التفاوض مع المخالفين وتوالي نشر الأسماء وطبيعة المخالفات، سيكون لها أفضل الأثر في حماية العملية الإنتاجية من صور الغش المتنوعة.

لقد منح النظام لهيئة الغذاء والدواء استقلالاً واسع النطاق، حيث تتمكن من إتمام مهامها الرقابية بالشكل الذي يحمي المجتمع من تسرب منتجات غذائية ودوائية أو منتجات صحية أخرى قد تكون ضارة، وإن أهم عنصر في نجاح الحملات التفتيشية هو تحقيق عنصر المفاجأة والوصول بسرعة إلى المواقع المشكوك في ارتكابها مخالفات تستوجب العقاب، وهذا يتطلب وجود عدد كاف من المفتشين والسيارات والفرق الميدانية المتكاملة، وتنفيذ الحملات في وقت واحد، فالمخالفون يتبادلون خبر شن الحملات ضدهم، بل يعتمدون على نقل الخبر ويتبادلونه بسرعة عالية، في حين أن الواجب عليهم أن يتعاونوا على البر والتقوى.

لقد طالبت المخالفات محال ومطاعم كثيرة وشهيرة، وثبت أن ترك الحبل على الغارب ليس قراراً صائباً، وأكثر خطأ منه هو افتراض الثقة والأمانة في صناعة وتقديم الغذاء للجمهور، فالصحة العامة ليست محلاً للهزل، كما أنها ليست ميداناً للتكسب غير المشروع وتسويق الطعام الرديء، وإذا كان التساهل غير مجد، فإن المحافظة على صحة مرتادي المطاعم وحمايتهم من ضعاف الذمة، أمر في غاية الجدية، وهو محل تأكيد من قبل المسؤولين الذين يقلقهم، بلا شك، تلك الأخبار المتداولة عن سوء تخزين الطعام وإعداده، وحكم الشريعة الإسلامية واضح تماماً فـ "مَنْ غشنا فليس منا"، لأنه بفعله المخالف لأبسط قواعد التعامل يعرض حياة الناس للخطر، ويضع الجهات الرسمية أمام تحدٍ من أجل تطبيق النظام ووضع التعليمات موضع التنفيذ.

لقد أصبحت مراقبة الأسواق في غاية الضرورة والأهمية حيث لا يمكن تدارك الأضرار إلا بعد تفاقمها وتعدد ضحاياها واتساع رقعة الضرر فيها، وعندما تهتز الثقة بسلامة القوت اليومي للأسرة، فإن الأمر يتجاوز ارتفاع الأسعار إلى تعريض حياة الناس للخطر، وتم بالفعل تسليم الرسالة من جمعية حماية المستهلك إلى الجهة المختصة، حيث يجب أن يكون التحرك سريعاً ومناسباً للخطر المتوقع وطبيعته؛ فالغذاء قد يكون سبباً في وفيات وأمراض وتكاليف باهظة يمكن تفاديها.



من المعلومات إلى الوزارة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 ربيع أول 1436هـ - 14 يناير 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150114/Con20150114747136.htm>

بدر بن أحمد كريم

على وزارة التربية والتعليم، إذا أرادت القضاء على مشكلة حوادث المعلمات على الطرق، إطلاق شركة لنقل المعلمات، في ظل الريح المادي، لعملية نقل المعلمات، الذي يجنيه السائقون.

- لا نريد أن تقدم وزارة التربية والتعليم الخدمة بالمجان، ما نريده أن توفر وسائل نقل مريحة، ومتاحة لجميع الطالبات، حسب سعر السوق، الذي يتقاضاه السائقون الحاليون.
- نقدر قرار وزير التربية والتعليم (الأمير خالد الفيصل) باعتماد البرنامج الخاص، لمدارس البنات في المناطق النائية والبعيدة، الذي نص على تنظيم الدوام في مدارس البنات، بحيث يقتصر دوام المعلمات على ثلاثة أيام في الأسبوع، والبدء في تنفيذه، إلا أنه لا يقضي على المشكلة.

• على وزارة التربية والتعليم، إنشاء شركة تطوير، وإسناد مهمة نقل المعلمات لها، إن أرادت الوزارة، إيجاد حلول عملية ونهائية، لقضية نقل معلمات المناطق النائية.

السطور السابقة نماذج من آراء أربع معلمات في منطقة حائل هن: حنان بنت خالد الشمري، وفاطمة بنت حمد الحربي، ونورة العنزي، وسارة بنت عبدالله الرشيد، في سياق تعليقاتهن على تحرك ثلاث وزارات: الداخلية، والتربية والتعليم، والنقل، للتصدي للأسباب التي تؤدي للحوادث المرورية، التي تتعرض لها بعض المعلمات، في رحلات سفرهن اليومية، التي تصل في بعض الأحيان إلى 600 كيلو متر ذهاباً وإياباً، وتساعد مشكلة حوادث سيارات نقل المعلمات مؤخراً، التي على إثرها اعتمد وزير التربية والتعليم (الأمير خالد الفيصل) برنامجاً خاصاً لمدارس البنات التي يشملها البرنامج، بحيث يقتصر دوام المعلمات، على ثلاثة أيام في الأسبوع.

• لعل القاسم المشترك الأعظم، في حوادث بعض الطرق، التي أودت بحياة بعض المعلمات، عدم تطبيق الاشتراطات النظامية، للسلامة المرورية على السائقين، والحافلات، التي تقل المعلمات للمناطق البعيدة والنائية، فضلاً عن رداء بعض الطرق، وعدم توافر دوريات مرورية سيارة كافية، وفي كل الحالات فإن برنامج وزارة التربية والتعليم في حاجة إلى متابعة، ومن ثم إعداد دراسة عنه، تشمل نماذج من المعلمات، ومديرات المدارس، في بعض مناطق المملكة ومحافظاتها.



الدوام المسائي والنقل العام .. هل يحدان من التسبب الوظيفي ؟

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 23 ربيع أول 1436هـ - 14 يناير 2015م
[اضغط هنا](#)

علي أحمد صفحان

عندما تقوم بمراجعة بعض الأجهزة الحكومية لمراجعة معاملة تخصصك، فإنك تفاجأ في أغلب الأحيان أن الموظف المختص غير موجود، والإجابة: سيعود بعد قليل، وتجلس بالساعات في انتظار وصوله، وينتهي الوقت دون أن يصل وتحمل أوراقك عائداً بخيبة أمل، بسبب التسبب الإداري الذي تشهده.

فالتسبب الإداري مشكلة تعاني منها أغلب الأجهزة الحكومية، بالرغم من وجود أجهزة رقابية داخل هذه الأجهزة، وأجهزة رقابية متخصصة خارجها، في متابعة عمل الموظفين ولكنها لم تستطع الحد من هذه المشكلة، التي لها تأثير سلبي يظهر في تعطيل مصالح الأفراد وانتشار الفساد والرشوة والواسطة وبالتالي يمتد هذا التأثير إلى تطور المجتمع وازدهاره.

وبالرغم من وجود إدارات رقابية داخل الأجهزة الحكومية إلا أن هناك زيادة في التسبب الإداري بين الموظفين بسبب ضعف دورها الرقابي الناتج من اختيار أغلب موظفي هذه الإدارات من موظفين أداءهم الوظيفي سيء أو غير منتظمين في العمل فيتم تحويلهم للعمل إلى إدارة المتابعة كعقاب لهم وبالتالي تجد دور هذه الإدارات غير موجود نهائياً.

والمعروف أن نصف حل أي مشكلة هو الاعتراف بها، فقد قدمت هيئة الرقابة والتحقيق وهي جهاز رقابي لها نشاط ملموس وواضح في الحد من التسبب الوظيفي، دراسة لظاهرة «التسبب الوظيفي» في بعض الأجهزة الحكومية نشرتها صحيفة المدينة في عددها الصادر يوم الأحد الموافق 1436/3/20هـ استهدفت رفع كفاءة وأداء الموظفين وضمان التزام الإدارات بالأنظمة واللوائح المنظمة لحقوق وواجبات الموظف، بجانب تهيئة البيئة المناسبة والإمكانات التي تسهل عمل الموظف مثل توفير التعقيب على المعاملات الخاصة به وغيرها.

وتضمنت الدراسة بعض المقترحات للارتقاء بأداء العمل الحكومي وتعظيم الإيجابيات منها إمكانية إيجاد دوام مسائي للأجهزة الحكومية التي تقدم خدمة للجمهور، وكذلك دراسة توفير خدمة النقل العام داخل المدن الكبرى للحد من خروج الموظفين لإيصال أبنائهم وزوجاتهم من المدارس إلى منازلهم. وأعتقد أن مقترحات الهيئة جيدة ولكنها صعبة التنفيذ بسبب ضرورة توفير ميزانيات إضافية للدوام المسائي، ومستحيلة التنفيذ في الفترة الحالية لعدم وجود النقل العام داخل المدن وهذا قد يعيق نتائج هذه الدراسة، وأرى أن اهتمام الإدارات بأسلوب الحوافز المادية والمعنوية، والمرونة في الدوام ومراعاة الجوانب الشخصية والإنسانية للموظفين ستساعد في الحد من التسبب الإداري بل ستؤدي إلى انضباطهم وزيادة إنتاجيتهم.



كاريكاتير

الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء
23 ربيع أول 1436هـ - 14 يناير
2015م

<http://www.alwatan.com.s/a/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5961>



عكاظ
لبض الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء
23 ربيع أول 1436هـ - 14 يناير
2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150114/Cartoon201501146221.htm>

